متى يعرف الأردنيون أعداءهم المخفيين

شاكر رفايعة
إعلامي أردني

من جديد، ثمة عدو خارجي يتربص بالأردن ويسعى للنيل من سمعة الملك والمملكة، وذلك بعد أن ظهر عدو خارجي آخر قبل ستة أشهر أراد بث الفتنة من خلال التآمر على نظام الحكم.

هذا ما تقوله الرواية الرسمية عن اثنين من أهم الأحداث التي مرت على الأردن في السنوات الأخيرة وأكثرها حساسية، حيث ارتبطت مباشرة بالعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والعائلة الهاشمية وأثارت مخاوف على استقرار الأردن وأشبعتها وسائل الإعلام العالمية تحليلا وقراءة وتغطيات.

أزمة «أوراق باندورا» ينبغي أن تمثل تنبيها لأجهزة الحكم نحو طريقة جديدة في التعاطي مع هكذا تسريبات والتوقف عن الاعتماد على «الجهات الخارجية» التي يراد لها أن تستر ضعف الرواية الرسمية

اعتاد الأردنيون بين الحين والآخر على سماع عبارات من قبيل "جهات مغرضة" و"أجندات خارجية" و"حملات تحريض" ضد المملكة، على ألسنة المسؤولين الذين لا يجدون حرجا أو غضاضة في الحديث عن عدو مبهم يستهدف بلدهم. ولعل المسؤولين أنفسهم لا يعرفون من هو هذا العدو أو ممنوع عليهم الخوض في ذلك أو أنه غير موجود من الأساس.

مع اندلاع أزمة الفتنة في أبريل الماضي سُلطت الأضواء على "الجهات الخارجية" التي تآمرت مع ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين لهز استقرار الأردن والتحريض ضد الحكم، وطبعا من دون الإشارة إلى هوية هذه الجهات.

ومع غياب أي معلومة موثوقة وبسبب العلاقة المتوترة آنذاك بين الأردن وحكومة بنيامين نتنياهو، تبادر الدور الإسرائيلي المحتمل إلى الأذهان مباشرة ولكن دون أي تأكيد رسمي ربما بسبب غياب المسوغات المعقولة التي تتيح الربط بين طموحات الأمير حمزة وموقفه المعروف من القضية الفلسطينية.

وحين دار الحديث عن تدخل سعودي ممكن في "المؤامرة" بناء على ما يوصف بالعلاقات الفاترة بين المملكتين وقرب المتهمَين الوحيدين في القضية من الرياض، أيضا لم يؤكد أو ينف أي مسؤول أردني هذا الدور إلى أن رفض الملك عبدالله الثاني صراحة قبل حوالي شهرين في مقابلة مع شبكة "سي.إن.إن" الإجابة على سؤال حول احتمال تورط الرياض.

رغم أن السلطات قدّمت القضية على أنها تهديد في الصميم لأمن البلد واستقراره، لكنها حرمت الأردنيين من حقهم في معرفة هوية هذه الجهات ومن يتزعمها ويحركها ضد مصالح المملكة وقيادتها.

هل يوجد أعداء خارجيون فعلا للأردن يحيكون المؤامرات من وراء ستار وينعمون بمسحة الغموض نفسها في كل مرة، أم أن ثمة اعتقادا لدى السلطات بأن الرواية الرسمية للأحداث الفاصلة لا تكتمل ولن تكون مقنعة أو محبوكة إلا بالإشارة إلى جهات خارجية معادية؟

ظهر عدو خارجي آخر هذه الأيام عندما انسحبت الأنظار إلى عاصفة "أوراق باندورا" التي كشفت عن العقارات المملوكة للعاهل الأردني في الولايات المتحدة وبريطانيا والمقدرة قيمتها بحوالي 107 ملايين دولار.

وقال الملك عبدالله الثاني بعد تسريب الأوراق التي تمثل ثمرة عمل صحافي استقصائي في رصد الملايين من الوثائق المالية إن "هنالك حملة على الأردن، ولا يزال هنالك من يريد التخريب ويبني الشكوك. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استهدافه".

وقبل ذلك سارع الديوان الملكي إلى الرد على الإشارات حول سرية الممتلكات وسعى لوضعها في سياق الخصوصية والاعتبارات الأمنية لا غير، إلا أنه لم ينف قيمة العقارات وأكد على أن الملك عبدالله الثاني اقتناها من أمواله الخاصة.

وفي حين لم يسمع الأردنيون شيئا من قبل عن العقارات التي يشتريها الملك عبدالله الثاني ولا عن قيمتها، اعتبر الديوان الملكي أن الأمر "ليس جديدا ولا مخفيا" عن الناس. كما اعتبر الكشف عنها "تشهيرا موجها وممنهجا" ضد المملكة والملك عبدالله الثاني بسبب مواقفه ودوره الإقليمي والدولي.

إذن، المخفي الوحيد هو ذلك العدو المتواري في غموضه خلف التصريحات الرسمية أو الماثل على شكل خيال في أذهان السلطات فقط.

يقيم الأردن علاقات طبيعية وتصالحية في الغالب مع مختلف دول العالم ومنها إسرائيل، عدوته السابقة، التي يرتبط معها بمعاهدة سلام موقعة منذ ثلاثة عقود. كما استطاع الصمود بعلاقات متوازنة حتى مع دول الإقليم المتخاصمة في ما بينها خلال الأزمات التي مرت بها المنطقة في السنوات الأخيرة.

الواقع أن ربط الروايات الرسمية بالجهات الخارجية المبهمة يأخذها إلى مزيد من الضعف والارتباك، وتكثر معها التأويلات والتفسيرات وأحيانا الشطحات، ولا تغيب السخرية أيضا.

ما هي الجهة المعادية التي أرادت استهداف الأردن من خلال توظيف الجهود الضخمة للمئات من الصحافيين الاستقصائيين الذين استطلعوا حوالي 12 مليون مستند مالي عن شركات الأوفشور التي تعمل في ملاذات ضريبية وكشفوا عن ثروات العشرات من زعماء العالم الحاليين والسابقين؟

لا شك أن أزمة "أوراق باندورا" ينبغي أن تمثل تنبيها لأجهزة الحكم في الأردن نحو طريقة جديدة ومقنعة للرأي العام في التعاطي مع هكذا تسريبات، والتوقف عن الاعتماد على "الجهات الخارجية" المستترة التي يراد لها أن تستر أيضا ضعف الرواية الرسمية.

وقبل ذلك كله، لا بد من احترام عقول الناس ومداركهم وتعزيز مبدأ الشفافية التي صدع المسؤولون رؤوس الأردنيين بها بمناسبة ومن دون مناسبة. وكانت النتيجة غياب الشفافية التامة عن هوية الجهات الخارجية التي "تتآمر" على البلد وتشوه سمعة العاهل الأردني.

يقول مثل صيني قديم "اعرف عدوك واعرف نفسك" ولن تتعرض للهزيمة في مئة معركة. وحين تجهل عدوك وتعرف نفسك تتساوى حظوظك في الربح والخسارة. لكن إذا لم تعرف نفسك ولا عدوك، فلا شك أنك ستتجرع الهزيمة في كل معركة.

المساعدات لن تصلح الجيش اللبناني ما لم يصلح نفسه

حسين عبدالحسين
باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط والخليج

لبنان بلد يتأرجح على الهاوية، مما يهدد العالم بفيض غامر من الإرهاب والمخدرات واللاجئين، فضلا عن أشياء أخرى يعاني منها البلد، والتي يصعب حصرها، وعلى لبنان الآن المطالبة بالتبرعات لجيشه. ولكن يجب طرح السؤال، من هو البلد الذي يمد يده بحثاً عن تبرعات لدفع رواتب جنوده وإطعامهم؟

وبالطبع قامت الدول الأجنبية بالدفع خوفاً من وقوع كارثة، وفي أوائل سبتمبر تلقى الجيش عشرة أطنان من المساعدات الغذائية من الأردن، لكن الداعم الأكبر هو الولايات المتحدة، وحيثما تذهب الولايات المتحدة يتبعها الآخرون.

وقد أنفقت واشنطن ما يقرب من 400 مليون دولار حتى الآن في هذا العام للحفاظ على ما تبقى من الدولة اللبنانية، إلى جانب توفير الطعام لأولئك الذين يعيشون في فقر، فضلاً عن توفير إمدادات الغاز لإنتاج ما يكفي من الكهرباء لتشغيل المرافق الحيوية، مثل المستشفيات، كما تمول الولايات المتحدة الجيش اللبناني.

ولكن، على عكس ما هو متوقع، يجب على الولايات المتحدة أن تتنحى وأن يتنحى الآخرون معها، فلا يستحق الجيش اللبناني تلك المساعدات إلا إذا تم إصلاحه جذرياً.

الدولارات الأميركية للبنان لا تساعد في حل المشكلة، بل تزيد من حدتها.

والجيش اللبناني ليس المؤسسة العسكري الوحيدة في البلاد، فبعد حرب عام 2006 التي دارت رحاها بين إسرائيل وحزب الله الواقع تحت سيطرة إيران، أصدرت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 1701 لتعزيز قوة حفظ السلام الحالية (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل") إلى 10000 جندي بعد أن كانت 2000، كما تم توسيع مهمة القوة لتشمل تفتيش مخابئ أسلحة حزب الله المشتبه بها جنوب نهر الليطاني في جنوبي لبنان.

وتبلغ تكلفة قوة الأمم المتحدة "المؤقتة" التي تعمل منذ 43 عامًا مبلغ 500 مليون دولار سنويًا، وتساهم الولايات المتحدة بـ145 مليون دولار من ذلك المبلغ.

الوضع العسكري في لبنان يثير التساؤل عن المغزى والحكمة من قيام الولايات المتحدة بإلقاء طوق النجاة للجيش اللبناني حيث يسيطر حزب الله على الساحة بينما تقف القوتان الأخيرتان مكتوفتي الأيدي

وبالرغم من حجمها الكبير وكلفتها العالية، إلا أن اليونيفيل قد أثبتت عجزها، كما كان عليه الحال منذ بدايات ظهورها. فقواتها التي تحاول مداهمة المواقع العسكرية الاستفزازية لحزب الله، يتم اعتراضها دائمًا من قبل "السكان المحليين" (أو عناصر حزب الله) الذين يغلقون الطرق بإطارات مشتعلة ويرشقون أفرادها بالحجارة. ومنذ عام 2006 حدد حزب الله الطرق التي يمكن لليونيفيل استخدامها والطرق التي لا يجوز لها المرور بها.

إن فشل اليونيفيل هو أحد الأعذار التي تستخدمها الدولة اللبنانية للتنصل من محاولة السيطرة على الميليشيا الوكيلة لقوى أجنبية على أراضيها. ويقول المسؤولون اللبنانيون إن حزب الله مشكلة دولية، وإذا لم تستطع الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية التابعة لها التعامل معه، فلماذا إذاً نتوقع من الدولة اللبنانية الضعيفة وجيشها الهش النجاح في كبح جماحه؟

ولدى لبنان الآن ثلاث قوات مسلحة؛ الجيش واليونيفيل والأقوى منهما على الإطلاق هو حزب الله. وعليه، فالسيادة اللبنانية بيد ميليشيا تأخذ أوامرها من طهران بغض النظر عن مصلحة أو إرادة اللبنانيين وحكومتهم المنتخبة، وهنا يجب الذكر أن بعض المعارضين قد تمت تصفيتهم.

ويثير الوضع العسكري في لبنان التساؤل عن المغزى والحكمة من قيام واشنطن بإلقاء طوق النجاة للجيش اللبناني، حيث سيطر حزب الله على الساحة بينما تقف القوتان الأخيرتان مكتوفتي الأيدي، ويمكن بالطبع تفهم مساعدة الولايات المتحدة للقطاع الصحي من خلال توفير الحد الأدنى من الإمداد بالكهرباء لضمان استمرارية عمله.

ولكن لا يوجد مثل هذا الإلحاح أو الحاجة لمساعدة جيش لا يستطيع فرض سيادة الدولة وليس لديه الأدوات أو القدرة على المساعدة في مكافحة الجريمة المتصاعدة، بما في ذلك صناعة المخدرات المزدهرة. والشرطة التي تعمل كمؤسسة لمكافحة الجريمة في أي دولة، هي أقل موثوقية في لبنان ولا تحمي من الأنشطة غير الشرعية.

وعادة ما تعكس الجيوش صورة الدولة والمجتمع الذي تحميه، فالدول الكفؤة والقوية تنتج قوات مسلحة محترفة، بينما تنتج الحكومات المفككة والضعيفة جيوشا على شاكلتها، فاسدة وعديمة الجدوى.

وبينما قدم الجيش اللبناني نفسه في كثير من الأحيان على أنه المؤسسة الوحيدة النزيهة وغير الفاسدة و"الوطنية"، إلا أنه في حقيقة الأمر فاسد مثله مثل باقي أجهزة الدولة، فلا تعتمد الترقيات على الجدارة، ولكنها قائمة على التدخلات السياسية. كما تُعرض على كبار الضباط رواتب وامتيازات لا تتناسب مع ما يملكونه من مهارات أو مع الموارد المتوفرة للدولة.

وبينما قدم الجيش اللبناني نفسه دائمًا على أنه بعيد عن الصراع الطائفي والسياسي في البلاد، إلا أنه في الواقع كان لاعبًا سياسيًا لفترة طويلة من الزمن. ويختار الجيش اللبناني معاركه بطرق تزيد من فرص انتخاب قائده رئيساً في نهاية المطاف، وآخر ثلاثة رؤساء لبنانيين، إميل لحود، ميشال سليمان، وميشال عون خدموا جميعا كقادة للجيش.

إن ادعاء الولايات المتحدة بأن الجيش اللبناني يستحق التمويل والمساعدات المالية، ولكن ليس باقي البيروقراطية اللبنانية، هي مجرد كسل فكري. ومن يصوغ مثل تلك السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يقوم فقط بإجراء بحث ودراسة سطحية وخالية من البحث والتقصي ليُظهر لرؤسائه وللعالم أن الولايات المتحدة تحاول المساعدة في منع انهيار لبنان. إن الدولارات الأميركية تغذي في الواقع نفس الوحش وهو الفساد وحزب الله اللذين دمرا لبنان.

وما لم يكن هناك إصلاح جوهري يشمل الجيش اللبناني أيضاً، ويمهد الطريق إلى تقليص حجم اليونيفيل، فإن المليار دولار التي تخطط الولايات المتحدة لإنفاقها على لبنان كل عام ستساهم فقط في الحفاظ على لبنان مستقرًا إلى درجة كافية حتى يتمكن حزب الله وإيران من إحكام قبضتهما عليه وإثارة الاضطرابات في المنطقة.

إذا أرادت واشنطن وعواصم أجنبية أخرى تجنب كارثة في لبنان، فعليهما الأخذ في عين الاعتبار المثل اللبناني القائل "إذا ما كبرت ما بتصغر".

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk